العرب
الجمعة 2020/03/27
السنة 42 العدد 11659

صمت دولي محير إزاء تمادي تركيا في تسليح ميليشيات طرابلس

بي.بي.سي توثق إرسال أنقرة شحنات أسلحة إلى ليبيا

يعيق تمادي تركيا في إرسال الأسلحة إلى الميليشيات المحاصرة في العاصمة الليبية طرابلس المساعي الدولية لوضع حد للأزمة الليبية، ما يطرح تساؤلات كثيرة إزاء الصمت الدولي المحيّر تجاه الانتهاكات التركية للقرارات الأممية. ويجد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر نفسه وحيدا في مواجهة جرائم تركيا في ليبيا، رغم حظر التسليح الدولي المفروض على البلاد منذ أحداث الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي.

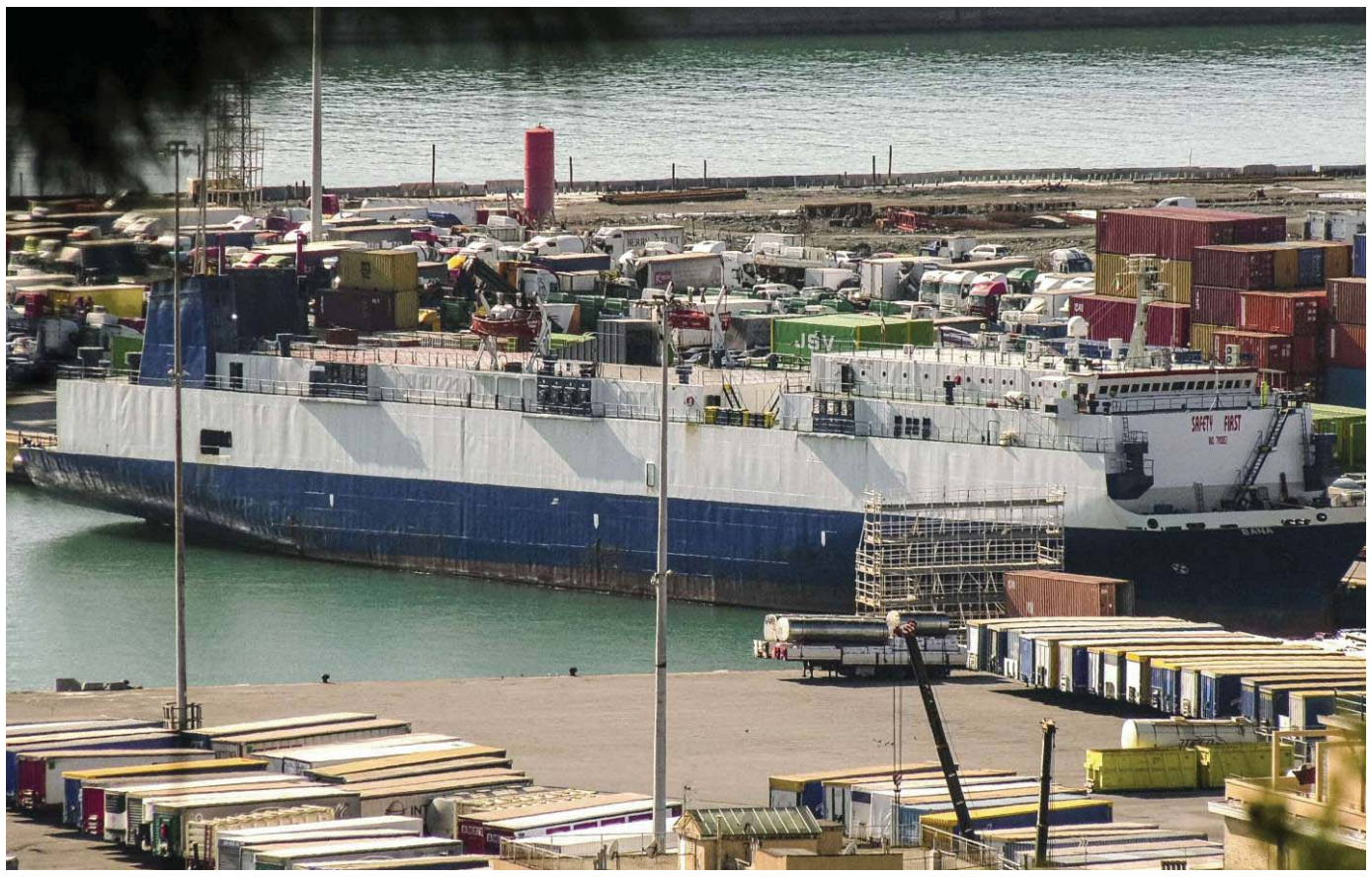

لسفينة بانا راسية في ميناء جنوة بعد إتمام المهمة

لندن – يؤكد تسجيل فيديو نشرته شبكة بي.بي.سي ما تم تداوله من تقارير في وقت سابق حول إرسال تركيا شحنات أسلحة إلى ليبيا لدعم ميليشيات حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس، ما يرفع الستار عن أسباب رفض الأخيرة لمساعي توسيع مهام صوفيا لتشمل مراقبة حظر التسليح على ليبيا.

وأوردت بي.بي.سي أنه في 24 يناير، بعد الساعة السادسة صباحا بقليل، أبحرت سفينة بانا من ميناء مرسين التركي حيث كانت الوجهة المعلنة ميناء قابس التونسي، لكن السفينة اختفت من الرادار على بعد 400 كيلومتر قبالة سواحل ليبيا.

وبحسب أحد البحارة الذين كانوا على متنها، غيّرت بانا وجهتها المعلنة والتي كانت نحو ميناء قابس في تونس وعندما اقتربت السفينة من ساحل ليبيا في 27 يناير، تعمدت إيقاف جميع أجهزة الاستقبال والإرسال.

> السفينة التركية التي أمدت حكومة الوفاق بالعتاد، أحد أكثر الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة على ليبيا حتى الآن

وقبيل ذلك في 19 يناير اجتمع جميع اللاعبين الرئيسيين في الأزمة الليبية، بما في ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في برلين. وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وافقت هذه القوى، بما في ذلك تركيا، على وقف إرسال الأسلحة للمساهمة في إنهاء الصراع.

وحسب برنامج "عين أفريقيا" الذي بثته هيئة الإذاعة البريطانية، انتهكت تركيا هذا الاتفاق بعد أيام قليلة من مغادرة أردوغان برلين. وتقدم صور ملتقطة في 28 يناير أدلة على أن السفينة توجهت إلى شمال شرقي طرابلس، حيث التقط قمر صناعي ثلاث علامات صغيرة تكاد تكون غير مرئية لاتساع البحر المتوسط، حيث تظهر سفينة يتطابق حجمها وألوانها تماما مع هيكل بانا وهي راسية في ميناء طرابلس.

وتعطي هذه الصور المنشورة من طرابلس يوم 29 يناير أدلة أخرى، إذ تظهر أن بانا كانت برفقة فرقاطة عسكرية من الفئة جي. وتعتبر القوات البحرية التركية الوحيدة التي تستخدم هذا النوع.

وتظهر على متن بانا مجموعة من الأسلحة، بما في ذلك آليات القتال المدرعة والمدافع مثل الهاوتزر ذاتية الدفع ومضادات الطائرات.

وبعد ثلاثة أيام من مغادرتها طرابلس، وصلت السفينة إلى ميناء جنوة الإيطالي حيث أخبر أحد أفراد الطاقم الشرطة بأن السفينة استخدمت لحمل الأسلحة.

وأكدت صور التقطتها السلطات الإيطالية على متنها هذا الادعاء، فيما أضاف خمسة من البحارة الذين قابلتهم السلطات الإيطالية تفاصيل عزّزت الأدلة المرئية. وقال أحدهم للشرطة "ذهبنا إلى مرسين لتحميل الأسلحة... سمعت صوت العربات التي حُمّلت على متنها".

وقال آخر للسلطات "إن الأسلحة تشمل دبابات وسيارات جيب محملة بمضادات للدبابات ومتفجرات"، كما أكّد تكليف عشرة جنود أتراك بحراستها.

وتعتبر هذه الحادثة أحد أكثر الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة حتى الآن.

في 4 فبراير، أدان الأمين العام للأمم المتحدة سلوك بعض الدول الأعضاء دون ذكر أسماء، لكن وحتى الآن، لم تفعل الإدانات أي شيء لإيقاف عمليات التسليح.

ويفرغ إمداد أنقرة للميليشيات والمجموعات المتطرفة في ليبيا بالسلاح قرار حظر التسليح المفروض دوليا على البلاد منذ 2011 من محتواه ويثير تساؤلات بشأن عدم تحرك المجتمع الدولي لوضع حد للعبث التركي في ليبيا.

وليست هذه المرة الأولى التي تخرق فيها تركيا قرار حظر السلاح المفروض على ليبيا، حيث بدأ تدفق السلاح التركي على الميليشيات والتنظيمات الإرهابية في ليبيا في العام 2015، عندما ضُبطت بالصدفة سفينة تركية محملة بكميات كبيرة من الأسلحة بعد أن اصطدمت بقارب لخفر السواحل الليبي.

ويرى متابعون للشأن الليبي أنه من الضروري وضع حد للعبث التركي بليبيا، من خلال فرض عقوبات على أنقرة لمنع تحويل ليبيا إلى ملاذ للمتطرفين والإرهابيين بعد أن نقلت المسلحين الإسلاميين من إدلب السورية إلى ليبيا لإسناد ميليشيات الوفاق بالمقاتلين بعد العتاد. ويوليو الماضي، كشفت مصادر ليبية متطابقة، النقاب عن استمرار تدفق السلاح التركي جوا وبحرا على الميليشيات الموالية لحكومة فايز السراج، حيث أكدت شركة شحن ليبية وصول شحنة أسلحة تركية جديدة إلى ميليشيات مصراتة.

ونقلت وسائل إعلام ليبية محلية عن مسؤولي تلك الشركة، قولهم إن سفينة إيطالية تحمل اسم "جراند جابون"، وصلت إلى ميناء مصراتة وأفرغت شحنة جديدة من العتاد العسكري التركي، وهي تتكون من 1809 مركبات، وأكثر من 180 مركبة مدرعة للمشاة، وكميات كبيرة من مختلف أنواع الأسلحة بما فيها طائرات مسيرة تركية الصنع.

وكشفت مصادر عسكرية ليبية أيضا أن طائرة شحن من نوع "بوينغ 747" حطت في نفس الشهر بمطار معيتيقة الدولي، الذي يبعد عن العاصمة الليبية طرابلس نحو 23 كلم، حيث أفرغت هي الأخرى شحنة من الأسلحة والذخائر الحربية، وقطع الغيار الموجهة للميليشيات الموالية لحكومة السراج.

وفي 2019، ارتفع عدد السفن التركية التي تم ضبطها محملة بالسلاح، حيث تم الكشف في فبراير عن شحنة من الأسلحة والمعدات الحربية، بالإضافة إلى 9 مركبات مدرعة تركية الصنع، ثم في شهر مايو تم اعتراض السفينة التركية "أمازون" التي عُثر على متنها على 40 مركبة قتال مدرعة، إلى جانب رصد طائرات محملة هي الأخرى بالسلاح والعتاد، وخاصة الطائرات المسيرة.

وتكشف شحنات العتاد التركية المتدفقة على الميليشيات في طرابلس الأسباب الحقيقية لرفض الأخيرة توسيع مهمة صوفيا الأوروبية لتشمل مراقبة حظر السلاح على ليبيا. ووصف المتحدث باسم الميليشيات، محمد قنونو، توسيع مهمة صوفيا لتشمل حظر الأسلحة بأنه عملية "مشبوهة ومتواطئة".

وقال قنونو لوسائل إعلام قطرية وتركية إن المهمة الأوروبية، التي لم تبدأ بعد، ستفشل، مضيفا "لا ننسى أن لحكومة الوفاق الحق في مواصلة تحالفاتها العسكرية العلنية وما زلنا نحتاج إلى الدعم من الدول الصديقة لمواجهة الخطر الذي يهددنا".

وفي المقابل يدعم قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر تسيير دوريات لدول الاتحاد الأوروبي على خطوط التماس لمراقبة تدفق الأسلحة، ما يحشر حكومة الوفاق المحاصرة بطرابلس في الزاوية ويعرّي ادعاءها بالانخراط في الحلول السياسية لوضع حد للأزمة الليبية.

لي ذراع بين منظمة أرباب العمل والحكومة التونسية

الأعراف يشترطون إعفاءهم من الضرائب للمساهمة في مكافحة كورونا

خرج الخلاف بين منظمة أرباب العمل والحكومة التونسية من دائرة تبادل الاتهامات بشأن إدارة أزمة كورونا إلى دائرة التهديد والوعيد، ما يربك السلم الاجتماعي في البلاد التي تكافح لاحتواء الوباء المستجد. وتطالب الحكومة التونسية أرباب العمل بالمساهمة في تعبئة الموارد المالية لمواجهة الجائحة، فيما يشترط هؤلاء إعفاءهم من الضرائب من أجل المساهمة.

أمنة جبران

تونس – توعد وزير أملاك الدولة في تونس، غازي الشواشي، في تصريح مفاجئ بمعاقبة منظمة أرباب العمل بعد رفضها الانخراط في المجهود الوطني لتعبئة الموارد المالية الضرورية لمواجهة تداعيات تفشي وباء كورونا ووضعها مجموعة من الشروط رأت فيها الحكومة التونسية "تملصا" من واجب وطني.

وقال الشواشي في تصريح لوسائل إعلام محلية "إن لم يدفع أرباب العمل طواعية ضمن الدور الوطني في مواجهة الجائحة نعرف جيدا كيف نجعلهم يدفعون"، مضيفا "الحكومة لن تعفي أرباب العمل من دفع الضرائب وعليهم المساهمة حسب الإمكانيات المتوفرة". وفي سؤاله عن خيارات الحكومة في إجبار أرباب العمل عن الدفع في صورة تعنتهم وتمسكهم بمطلبهم، أوضح الوزير بالقول "سيتم إجبارهم عبر قوانين جديدة ومنها إحداث ضريبة على الثروة أو معلوم إضافي على المرابيح".

حجر صحي يخنق المؤسسات الاقتصادية

ويقول سمير ماجول، رئيس منظمة أرباب العمل التونسية، إن الشركات التونسية تمر بأزمة اقتصادية خانقة وليس باستطاعتها معاضدة المجهودات الحكومية والتبرع بأموال كبيرة تطلبها السلطات، فيما تنشد السلطة في تونس تعبئة 70 مليون دينار (23 مليون دولار) لتغطية مصاريف وزارة الصحة للتوقي من انتشار الوباء.

وحمّل ماجول الخلاف الاقتصادي مع الحكومة التونسية أبعادا سياسية، حيث صرح بالقول "المؤسسات أفلست في تونس ولن نعطي الأموال للجماعة"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية التي اتهمها ماجول بشكل مباشر بضرب النسيج الاقتصادي والمساهمة في إفلاس الشركات عبر سياساتها الاقتصادية.

وكانت الحكومة التونسية قد أعلنت في وقت سابق أن هناك وعودا من أرباب العمل بالتبرع بـ27 مليون دينار (8 ملايين دولار) ، فيما لم تسجل خزينة الدولة سوى 4 ملايين دينار فقط إلى حد الخميس. وفي تعليقه على التصعيد المفاجئ بين أرباب العمل والسلطات، قال الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل بوعلي المباركي إن "الوقت لا يمسح بالمناكفات والتجاذبات".

وأضاف المباركي في تصريح لـ"العرب" أنه "لا بد من الوحدة الوطنية ووضع كل المجهود في سلة واحدة من أجل مواجهة تداعيات تفشي الوباء".

وعن رأيه في شروط منظمة أرباب العمل للمساهمة في تعبئة الموارد المالية، أكد المباركي أن "التبرع واجب خاصة على رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات".

بوعلي المباركي

التبرع واجب على أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال

فريد العليبي

تصريحات ماجول تعكس هلع جزء من البرجوازية التونسية

وخلافا لأرباب العمل التي وضعت شروطا لتقديم تبرعات مبررة ذلك بالأوضاع الاقتصادية الصعبة وكلفتها على النسيج الاقتصادي، أبدى اتحاد الشغل مرونة أكبر في التعامل مع الدعوات الحكومية إلى التعبئة المالية، وبادر باقتطاع يوم عمل إجباري لكل موظفي القطاعين العام والخاص لفائدة الحكومة.

وأكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل المكلف بالقطاع الخاص، محمد علي البوغديري، لـ"العرب" أن "المنظمة الشغيلة تدعم المساعي الحكومية لمواجهة الوباء وتتقيّد بكل توصياتها". وكانت الحكومة التونسية قد أعلنت، السبت، خطة مساعدات قيمتها 2.5 مليار دينار (850 مليون دولار) تم تخصيصها للمؤسسات والأفراد بهدف مواجهة تداعيات الوباء.

وتشمل المساعدات الحكومية إحداث صندوق بمبلغ 700 مليون دينار من أجل هيكلة المؤسسات المتضررة، ووضع خط ضمان بقيمة 500 مليون دينار لتمكين المؤسسات من الحصول على قروض جديدة. كما تشمل تخصيص 150 مليون دينار لمساعدة الفئات المجتمعية "الهشة".

بدوره عبّر الناشط السياسي الصحبي بن فرج عن أسفه من التصعيد الأخير بين أرباب العمل والحكومة.

وحذر بن فرج في تصريح لـ"العرب" من الانجرار إلى مثل هذه المعارك، مؤكدا أن "الوقت غير مناسب للمعارك القطاعية، من المفروض أن نكون في خندق واحد للتصدي لهذا الوباء".

ويرى المحلل السياسي فريد العليبي أن تصريحات رئيس منظمة أرباب العمل سمير ماجول "تعكس هلع جزء من البرجوازية التونسية التي يرتبط نشاطها الاقتصادي بالتوريد والتصدير".

وقال العليبي في تصريح لـ"العرب" إن "الشركات التونسية مطالبة بسداد أجور عملتها وهم في وضع الحجر الصحي العام لذلك تطلق صيحة استغاثة وتطلب من الدولة وقف الضرائب وتأجيل دفع الديون".

وتابع "كثيرون قارنوا بين اتحاد الشغل الذي أقر التبرع وإحجام أرباب العمل عن المساهمة، ما أعطى الانطباع بأن الأعراف يسعون إلى الاستفادة من الأزمة واستثمارها لصالحهم".

عريضة لإطلاق سراح معتقلي حراك الريف في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – وجهت ثلة من المثقفين والسياسيين والحقوقيين في المغرب، عريضة حملت اسم "نداء الأمل" إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس، تناشده فيها إصدار عفو ملكي على معتقلي احتجاجات الحسيمة والصحافيين والمدونين المحكومين والمتابعين قضائيا.

ويرى الموقعون على الوثيقة أن إصدار عفو ملكي على كافة معتقلي احتجاجات الحسيمة أو ما يعرف داخليا بـ"حراك الريف" من شأنه تعزيز التعبئة الوطنية لمجابهة تداعيات فايروس كورونا.

وتزامنا مع الدعوات المغربية، وجهت الأمم المتحدة دعوة مماثلة للحكومات حول العالم لإطلاق سراح عدد من المعتقلين، لتفادي تفشي وباء كورونا داخل السجون.

وكان العاهل المغربي قد أصدر في وقت سابق عفوا على مجموعة من معتقلي أحداث الحسيمة، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ20 لعيد العرش في يوليو 2019، كما تم الإفراج عن 60 معتقلا بمناسبة عيد الفطر في العام نفسه.

وقال الخبير في القانون الدولي، صبري الحو، لـ"العرب" إن "إصدار عفو ملكي على المعتقلين في هذا الظرف يشكل مناسبة لبناء الثقة وفتح صفحة جديدة".

وخرجت احتجاجات شعبية بمنطقة الحسيمة، شمال المغرب، بين خريف 2016 وصيف 2017، للمطالبة بالتنمية والتشغيل تحولت إلى أعمال عنف، ما دفع السلطات إلى القبض على مرتكبيها.